وبالاضافة الى ذلك، فانه على الرغم من أن قانون الاراضي العثماني للعام ١٨٥٨ ما يزال نافذ المفعول في الضفة الغربية، وان المادة ١٠٣ من هذا القانون ترى في أراضي "الموات" أراض بقيت رقبتها في ايدى الدولة حتى بعد تسليمها الى المحتاجين لغرض الزراعة، الا اننا نرى أنه يتوجب تفسير المادة وفقا للهدف الذى جاءت لخدمته: وقد عرّفت المادة "اراضي الموات" بانها (الجبال الوعرة، والحقول البّرية، واحراش البلوط) وجاءت لتمكين الناس المحتاجين من تطوير مثل هذه الاراضي الى اراض زراعية، وان الاحتفاظ بحق الرقبة في ايدى الدولة لا ينبغي ان يفسّر على أن الدولة حقا مطلقا في ان تقول للمتصرف بالارض: "اعد ارضي الـــيّ" متى رغبت في ذلك.

وان المحتاج يتسلم التصرف بالارض بكل معنى الكلمة، وطالما بقي منفذا لما كلف به فانه لا يوجد اى سبب يبرر سلب ارضه منه. وان حق الرقبة ــ حسبما شرحناه آنفاــ ليس سوى اثر من تلك الايام التي كان فيها السلطان مالكا لجميع الاراضي، بحيث توقف استخدام أراض معينة من قبل الناس على ارادته. ولكن مع مرور الزمن، ومع تغيّر المبنى السياسي للدولة، فان الرابطة بين أراضي الدولة جميعها وبين السلطان قد ضعفت، بحيث أخذ المتصرفون بالاراضي يحصلون على حقوق فعلية وحقيقيـــة.

اما بالنسبة للاراضي "المتروكة"ــ المادة ٥ للقانون العثماني كالشوارع والبيادر والساحات العامةــ ففي اعتقادنا انه لا يمكن ان تشمل في ما يسمى باراضي الدولة، او الاراضي الحكومية بالمفهوم الذى تراه اسرائيل، حيث أن هذه الاراضي خصصت لعموم الاهالي او القرية وليس لاحد الحق في بيعها او شرائها، ولا اعتبار لمرور الزمان بحقها، وحق الدولة فيها ليس الا حقوق ادارة لا حقوقا تملك وتصرف، وان هي سجلت باسم الخزينة، فانما ذلك نيابة عن اصحاب حق الانتفاع من السكان وادارتها من قبل الدولة ولاية حفظ واشراف لمصلحة المنتفعين بها. وحتى لو قلنا بانها تابعة للدولة فليس لذلك الا قصد واحد، وهو أن "الرقبة" تعود للدولة، وقد راينا ما يعنيه ذلك اعلاه ولا حاجة للشرح مرة أخـــرى.

يمكن القول ان القوانين المحلية التي ورد ذكرها اعلاه انما تدفع القانون العثماني جانبا باعتبارها قوانين خاصـــة وذلك وفق القاعدة القانونية القائلة بأن قانون خاص "يتغلب" على قانون عام. ويستفاد من دراسة هذه القوانين ان وجهة المشرع الاردني كانت احترام حقوق المتصرفين بالاراضي التي هي من هذه الانواع، وافضل برهان على هذا الاتجاه هو: ان الاردن لم يتخذ حتى العام ١٩٦٧ اية خطوة تظهر انه